

وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

حاضنة أعمال - العناب

دعم المقاولاتية



مسرع المؤسسات الناشئة - هادج

المؤتمر الوطني لهياكل

تقرير حول مجريات وأشغال الطبعة الثانية من :

المؤتمر الوطني لهياكل دعم المقاولاتية - Inside

المنعقد يوم 15 أكتوبر 2025 بمقر مركز البحث في البيئة - عنابة

إلى السادة :

- وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة،
- رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وريادة الأعمال الجامعية،
- والي ولاية عنابة،
- ممثلي المؤسسات المشاركة في التنظيم

من إعداد اللجنة المنظمة للمؤتمر :

فريق حاضنة أعمال - العناب

فريق مسرع المؤسسات الناشئة - هادج

رسالة التقديم

يعرب منظمو الطبعة الثانية للمؤتمر الوطني لهياكل دعم المقاولاتية - Inside عن خالص شكرهم وامتنانهم لمعالي وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة على رعايته الكريمة لهذا الملتقى، ولرئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية على إشرافه ودوره في تعزيز التكامل بين البحث العلمي والبيئة المقاولاتية، كما يتقدمون بجزيل الشكر إلى والي ولاية عنابة على تسهيله وتعاونيه الدائم لإنجاح كل طبعة.

كما يتوجه المنظمون بالشكر الخالص إلى بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA Bank) والشركة الجزائرية لتأمين النقل (CAAT) على دعمهما الكريم، وإلى مركز البحث في البيئة (CRE عنابة) ومديرته الأستاذة زهاد بوسلامة على احتضان المركز لأشغال المؤتمر وعلى مساهمته الفاعلة في تنظيمه.

أبرز المؤتمر تكاملاً متزايداً بين القطاعين العام والخاص، طُرحت فيه أسئلة جوهرية حول سُبُل تحويل البحث العلمي إلى قيمة اقتصادية حقيقية، وكيفية تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية، من أجل أن تتحول براءات الاختراع إلى ثروة وطنية تُساهم في بناء اقتصاد المعرفة.

السياق والأهداف

يأتي تنظيم مؤتمر *Inside* في سياق الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز منظومة الابتكار وترسيخ العلاقة بين المؤسسات الناشئة والجامعات، انسجماً مع توجهات وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الرامية إلى تحويل نتائج البحث العلمي إلى قيمة اقتصادية مضافة.

ويُعدّ هذا الملتقى استجابةً للحاجة المتزايدة إلى تقييم فعالية الحاضنات الجامعية والخاصة ودورها في دعم المشاريع الابتكارية، وإلى فتح نقاش حول الإطار القانوني المنظم لإنشاء المؤسسات المنبثقة عن البحث العلمي، وكذا سُبُل استغلال الملكية الفكرية الناتجة عن البحوث الجامعية ضمن شراكات شفافة وفعّالة مع القطاع الاقتصادي.

كما يهدف *Inside* إلى وضع أرضية عمل مشتركة بين الفاعلين الأكاديميين والاقتصاديين، تُساهم في بلورة مقترحات عملية لتحديث النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة بالابتكار وريادة الأعمال الجامعية.

الملخص التنفيذي

هدفت الطبعة الثانية لمؤتمر *Inside* إلى دراسة الإطار التنظيمي والتطبيقي لمنظومة الابتكار الوطني، لاسيما ما يتعلق بتقييم أداء الحاضنات ودورها في ربط البحث العلمي بالمؤسسات الاقتصادية، وبحث آليات إنشاء المؤسسات المنبثقة عن البحث العلمي ذات الطابع الاقتصادي، وكذا تنظيم عمليات ترخيص واستغلال حقوق الملكية الفكرية المملوكة من طرف المؤسسات العمومية للبحث.

عرف الملتقى حضور أكثر من مئة (100) مشارك من حاضنات جامعية وخاصة، والوحدات الجامعية، والمؤسسات الاقتصادية، والباحثين، والإدارات المحلية، إلى جانب الطلبة وأصحاب المشاريع.

أسفرت الأشغال عن بروز توافق واسع حول ضرورة :

- اعتماد مقاييس تقييم وطنية تراعي خصوصية الحاضنات وتخصصاتها إلى جانب طبيعتها وانتمائها القطاعي،
 - تفعيل الشراكة بين مخابر البحث والمؤسسات الاقتصادية لتمكين تحويل مخرجات البحث العلمي إلى مشاريع إنتاجية،
 - وضع أطر قانونية وتنظيمية دقيقة توطر إنشاء المؤسسات المنبثقة عن البحث العلمي واستغلال الملكية الفكرية في إطار شفاف وفعال.
- كما نتجت الأشغال عن طرح توصيات عملية لتدعيم الإطار القانوني المنظم للشركات المنبثقة عن البحث العلمي، إلى جانب بروز نوايا تعاون بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية المشاركة.
- ورغم محدودية التغطية الإعلامية، فقد حقق الملتقى أثراً معنوياً واضحاً تمثل في إحداث تحول في وعي الباحثين بأهمية تحويل نتائج بحوثهم إلى منتجات قابلة للتسويق، وتعزيز ثقة المؤسسات الاقتصادية في قدرات منظومة البحث العلمي، مع تجديد إدراك مديري الحاضنات لدورهم المحوري في تهيئة المعرفة.

مجريات الملتقى

انعقدت الطبعة الثانية لمؤتمر Inside بالخامس عشر الماضي من شهر أكتوبر، بمقر مركز البحث في البيئة بعنابة، تحت رعاية وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، وتحت إشراف اللجنة الوطنية للتنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية، وتنظيم مشترك مع حاضنة أعمال العناب.

تضمن برنامج الملتقى جلسات مكثفة امتدت على مدار يوم واحد، توزعت كما يلي:

- الجلسة الافتتاحية :
خصّصت لكلمات الترحيب وعرض أهداف الملتقى، بمشاركة رئيس اللجنة الوطنية للتنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية، وكلمة افتتاحية ألقاها السيد المفتش العام لولاية عنابة نيابة عن السيد الوالي.
- المداخلة الأولى :
قدّمها ضيف الشرف لهذه الطبعة، الأستاذ هشام تركي، مدير Novation City بسوسة (تونس)، عرض من خلالها تجربة نموذجية في تفعيل العلاقة بين القطاعين العام والخاص ضمن منظومة ابتكار متكاملة.
- المداخلة الثانية :
قدّمها رئيس اللجنة الوطنية للتنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية، تطرّق فيها إلى هيكلة الواجهات الجامعية ودورها في دعم ريادة الأعمال الجامعية.
- الجلسات النقاشية الثلاث :

1. **تقييم الحاضنات ومقاييس الأداء** : ناقشت سبل وضع معايير موضوعية لتقييم فعالية الحاضنات الجامعية.
بمشاركة : الأستاذ عزيزي ندير، المنسق الوطني لحاضنات الأعمال الجامعية، إلى جانب الأستاذة طالب شهناز سمية، المنسقة الوطنية لمراكز دعم المقاولاتية،
2. **من البحث إلى المؤسسات الفرعية** : تناولت الجلسة الإطار القانوني والتحديات المرتبطة بإنشاء المؤسسات المنبثقة عن البحث العلمي.
بمشاركة : الأستاذ أحمد مير، رئيس اللجنة الوطنية للتنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية، إلى جانب الأستاذ كريم بروري، خبير اللجنة الوطنية ومدير حاضنة الأعمال الخاصة Brenco،

3. الملكية الفكرية بين التثمين والمبالغة : خُصصت لمناقشة الجوانب الاقتصادية والقانونية المتعلقة بتسويق البراءات وتحديد قيمتها الفعلية.

بمشاركة : الأستاذ لطفي بوجدار، مدير البراءات ونائب المدير العام للمعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية، إلى جانب كل من الأستاذة منصوري أميرة، المنسقة الوطنية لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، و الأستاذ عزيزي ندير، المدير العام للوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي،

تميّزت أشغال المؤتمر بثناء المداخلات وتفاعل الحضور ، تلتها حركة واسعة من النقاشات والتفاعلات عبر شبكات التواصل الاجتماعي، ما يعكس الأثر الإيجابي الذي خلفه الحدث لدى مختلف المشاركين والمهتمين بمنظومة الابتكار. كما نتجت عنها عدداً من المقترحات العملية الرامية إلى تطوير بيئة الابتكار وتعزيز جسور التعاون بين مؤسسات البحث العلمي والقطاع الاقتصادي.

الآفاق والتوصيات

استناداً إلى المداولات الغنية والنقاشات المتخصصة التي شهدتها المؤتمر الوطني لهيكل دعم المقاولاتية : Inside، والذي جمع ممثلين عن القطاعات الوزارية، ومؤسسات البحث، والفاعلين الاقتصاديين، والجامعات، خرج المشاركون بعدة توصيات عملية ترمي إلى تعزيز التكامل بين منظومة البحث العلمي ومنظومة المقاولاتية الوطنية، من خلال إصلاحات قانونية وتنظيمية وآليات تنفيذية مستدامة.

التوصية الأولى

دعوة المشرّع الجزائري إلى إدراج القوانين الأساسية النموذجية للمؤسسة المنبثقة عن البحث العلمي ذات الطابع الاقتصادي أو التي تحصل على أسهم في مؤسسات اقتصادية أو شركات أخرى، بموجب ملحق يُضاف إلى المرسوم التنفيذي رقم 11-396 المؤرخ في 24 نوفمبر 2011 والمعدل والمتمم، يوضح أهم الأحكام التي يجب التقيد بها عند إنشاء هذه الشركات، لا سيما ما تعلّق منها بأحكام المشاركة في رأس المال، وكيفية اتخاذ القرارات الجماعية ومراقبتها، وتوزيع حقوق الملكية الفكرية.

التوصية الثانية

وضع إطار قانوني يحدّد المؤهلات المطلوبة لاعتماد الخبراء أو مندوبي الحصص الذين سيضطلعون بمهمة تقييم براءات الاختراع بموجب أوامر صادرة عن المحاكم الوطنية، تبعاً لاعتبار هذا النوع من الحصص "حصصاً عينية" تُقدّم على سبيل الانتفاع حسب نص المادة 60 من المرسوم التنفيذي رقم 11-396 المعدل والمتمم، مع ضرورة النظر في مدة المسؤولية التضامنية للشركاء اتجاه الغير عن القيمة المقدّرة لبراءات الاختراع التي قدّموها عند تأسيس المؤسسة الفرعية، وذلك خلافاً لأحكام المادة 568 من القانون التجاري المعدل والمتمم.

التوصية الثالثة

صياغة نموذج عقد ترخيص استغلال للملكية الفكرية واعتماد إطار توجيهي ومرجعي يسهّل التفاوض والتعاقد بين مؤسسات البحث والمؤسسات الاقتصادية، مع الحفاظ على المرونة اللازمة لطبيعة التكنولوجيات وشركاء الاستغلال. ويتضمن الإطار المقترح العناصر الأساسية التالية:

1. أهداف النموذج ومبدأ التطبيق

اعتماد النموذج كمرجع تصدره الوزارة أو الهيئة الوصية، مع إمكانية التكيف التفاوضي حسب حالة كل تقنية ودرجة تطورها.

2. أنواع التراخيص

- تراخيص حصرية : يمنح المرخص حقاً حصرياً للمرخص له في نطاق جغرافي أو قطاعي محدّد.
- تراخيص غير حصرية : يمكن للمرخص منح تراخيص مماثلة لعدة جهات.
- تراخيص شبه حصرية أو محدّدة : حصريات مقسّمة بحسب الإقليم أو القطاع.

3. الهيكل المالي المقترح

- **دفعه مقدّمة :** عند التوقيع لتأمين التزام المرخص له.
- **عوائد مربطة بمدخل الاستغلال :** ويمكن أن تتراوح مرجعياً بين 3% و 10% من الإيرادات وفق المعايير الدولية وطبيعة السوق.
- **ضمان حد أدنى :** من المردودية لفائدة المرخص.
- **دفعات مرحلية أو تحفيزية :** عند بلوغ مراحل تشغيلية أو تسويقية.

4. شروط أساسية في العقد

- **نطاق الترخيص :** جغرافي، قطاعي، وموضوعي.
- **المدة وآليات التجديد :** تحديد زمن الترخيص وشروط ومعايير التجديد.
- **التزامات المرخص له :** خطط تسويقية، مؤشرات أداء، تقارير دورية، تأمينات.
- **ضمانات الصلاحية :** أحكام تتعلق بصلاحية الملكية وعدم انتهاكها لحقوق طرف ثالث، مع تحديد التبعات عند بطلان الحق.
- **حقوق التطوير والتحسين :** ترتيب ملكية وحقوق استغلال التحسينات والاختراعات اللاحقة.
- **السرية وحماية المعلومات :** أحكام واضحة لحماية البيانات الحساسة.
- **آليات تسوية المنازعات :** إجراءات ومرجع قضائي أو تحكيمي مختار.

5. مبادئ تفاوضية وإجرائية

- مرونة تفاضلية في الشروط المالية تبعاً لإمكانات السوق ومخاطر التطوير.
- ربط الدفع بالتقدم التقني والتجاري لإدارة مخاطر الابتكار.
- إعداد قوائم تحقق معيارية للتقييم التقني والاقتصادي قبل الموافقة على الترخيص.

6. إجراءات تطبيقية

- إصدار دليل تطبيقي ومرفق نموذجي لعقود الترخيص من طرف الوزارة أو الهيئة.
- تكوين وتراخيص لخبراء ومندوبي تقييم الملكية الفكرية (التوصية الثانية).

○ إنشاء آلية متابعة وتقويم دوري لعقود الترخيص وأثرها الاقتصادي.

تُعرض هذه التوصية لاعتمادها كجزء من حزمة التوجيهات القانونية والتنظيمية المنشودة، مع التأكيد على أن الهدف هو توفير إطار واضح ومرن يُسهل نقل التقنيات من البحث إلى السوق مع حماية مصالح القطاع العام وتشجيع الاستثمارات.

التقييم والانطباعات

أجمع المشاركون في المؤتمر على أهمية مواصلة هذه الديناميكية من خلال تطوير الصيغة التنظيمية للطبعات المقبلة، واقترحوا مجموعة من الإجراءات العملية لتعزيز الأثر الميداني للملتقى، من أهمها :

- تنظيم ورشات تطبيقية حول الانتقال من البحث العلمي إلى إنشاء المؤسسات الابتكارية، وكذا حول آليات حماية الابتكارات والملكية الفكرية.
- إدراج جلسات عرض مشاريع ابتكارية من إنجاز الطلبة والباحثين أمام المستثمرين وهيئات التمويل.
- إشراك البنوك وصناديق الضمان في فعاليات المؤتمر للتعريف بآليات التمويل الموجهة للمبتكرين.
- إنشاء منصة رقمية خاصة بالمؤتمر لمتابعة تنفيذ التوصيات وتقييم أثرها عبر الدورات المتعاقبة.
- استحداث جائزة سنوية لأفضل مبادرة دعم أو ابتكار صادرة عن مراكز البحث.
- إطلاق نشرة إلكترونية تُعنى بمتابعة مستجدات المنظومة بين البحث العلمي والتنمية الاقتصادية.

في ختام هذا التقرير، تعبّر الجهة المنظمة، ممثلة في مسرّع المؤسسات الناشئة هادج وحاضنة أعمال العناب عن خالص شكرها وامتنانها لمعالي وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة على رعايته الكريمة لفعاليات مؤتمر *Inside*، وكذا لكل الشركاء والهيئات الداعمة الذين ساهموا في إنجاح هذا الحدث العلمي والاقتصادي.

وقد أبرزت نتائج الملتقى أنّ الحوار بين مؤسسات البحث العلمي والقطاع الاقتصادي، قادر على إحداث تحوّل حقيقي في ديناميكية الابتكار الوطني حين يتوفّر له الإطار المناسب. ومن هذا المنطلق، تتقدّم اللجنة المنظمة باقتراح تمديد الرعاية الوزارية لاحتضان جلسات ختامية للطبعة الثانية للمؤتمر الوطني لهياكل دعم المقاولاتية، *Inside*، على هامش الملتقى الإفريقي للمؤسسات الناشئة المزمع تنظيمه في شهر ديسمبر المقبل، قصد عرض حصيلة التوصيات ومناقشة سبل تجسيدها على المستوى الوطني والإفريقي.

وتنتطلع الجهة المنظمة إلى مواصلة هذا التعاون البناء تحت إشراف الوزارة الوصية، بما يكرّس روح الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويجعل من منظومة الابتكار رافعة فعّالة للاقتصاد القائم على المعرفة.

حرّر بعنابة، في 22/10/2025

عن اللجنة المنظمة للطبعة الثانية من المؤتمر الوطني لهياكل دعم المقاولاتية - *Inside*

المنسق العام : حمزة عثمان راشدي،

بالشراكة مع سعاد نرسييس،

وبمساهمة الأستاذ زين العابدين حبشي، موثق بعنابة